الأنباء
الثلاثاء 1 ابريل 2014

إعداد: بداح العنزي b.alenezi@alanba.com.kw

في تعميم يتضمن 18 بنداً يهدف إلى محاربة الفساد في البلدية

الكندري: 20 مليون دينار قيمة الإجازات المرضية غير المستحقة سنوياً

حدد وزير الدولة لشؤون البلدية ووزير المواصلات عيسى الكندري 18 بندا لمحاربة الفساد الاداري في البلدية.

وقال الكندري في تعميم أصدر أمس:

كثر الحديث في الآونة الاخيرة عن الفساد الاداري وبخاصة في الجهات التي تقدم خدمات للمواطنين، الأمر الذي يتعين معه المبادرة الى وضع وتنفيذ وترسيخ سياسات فعالة لمكافحة الفساد في داخل الوزارة وفي الجهات التابعة لها، وإجراء تقويم دوري لما يتخذ من تدابير لمعرفة مدى كفاءتها وفاعليتها في الحد من الفساد.

ومن هذه التدابير:

1 ـ أن يكون شغل لموظفين لمواقع العمل المختلفة مستندا الى الكفاءة، والشفافية، ومدى الجدارة، واكتمال الاهلية، والقدرة على خدمة المواطنين وإنجاز معاملاتهم في أسرع وقت.

2 ـ وضع معايير سلوكية للوظائف من أجل الأداء الصحيح من خلال توصيف كل وظيفة وبيان واجبات كل موظف حتى يمكن تحديد المسؤولية عند حدوث أي تجاوزات.

3 ـ ضبط حركة الموظفين وإحكام الرقابة على مواعيد الدوام ومنع تسرب المستهترين من مغادرة مواقع العمل دون التزام.

4 ـ تفعيل مبدأ الثواب والعقاب بكل صرامة.

5 ـ دعم نظم الشفافية التي تستهدف منع تضارب المصالح وإلزام الموظفين بأن يفصحوا عما يقومون به من أنشطة خارجية كمزاولة عمل أو مباشرة استثمارات خاصة أو تلقي هبات أو موجودات أو منافع من أي نوع من خلال الوظيفة، فقد يكون ذلك منطويا على تضارب مصالح بين العام والخاص، وضرورة وضع تدابير عقابية لمن يخالف ذلك.

6 ـ إنشاء نظم شراء تقوم على الشفافية، وتتيح المنافسة المشروعة بفاعلية وذلك من خلال إعلان الكافة وإعطاء وقت كاف حتى يتمكن أصحاب العروض من تقديم عروضهم ونشر شروط المشاركة بما في ذلك ضوابط الاختيار، وإرساء المناقصات، ووضع معايير موضوعية مقررة سلفا لاتخاذ القرارات المتعلقة بالمشتريات العامة.

7 ـ ضرورة تعزيز الشفافية والمساءلة في إدارة المال العام سواء ما تعلق منها باعتماد الميزانية العامة، والابلاغ عن الايرادات والنفقات في حينه ووضع معايير فعالة للمحاسبة ومراجعة الحسابات والمحافظة على سلامة دفاتر المحاسبة والسجلات والبيانات المالية والمستندات الاخرى لمنع التلاعب أو التزوير أو التشويه.

8 ـ فرض قيود على ممارسة الموظفين السابقين للانشطة المهنية وفي العمل بعد الاستقالة أو التقاعد لدى القطاع الخاص عندما تكون لتلك الانشطة أو ذلك العمل صلة مباشرة بالوظائف التي كانوا يشغلونها أو أشرفوا عليها أثناء وجودهم في الخدمة.

9 ـ تبصير العاملين بمضامين قانون الرشوة، وقانون التعدي على المال العام، وقانون التزوير ودعوتهم للنأي بأنفسهم عن المعاملات المشبوهة حماية لهم، وعدم طلب أو قبول أي ميزة غير مستحقة سواء عرضت على الموظف بشكل مباشر أو غير مباشر، وسواء كان ذلك لصالح الموظف نفسه أو لصالح شخص آخر مقابل أن يقوم الموظف بفعل ما أو يمتنع عن القيام بفعل ما يفرضه عليه الواجب الوظيفي وسواء كان ذلك قبل أداء العمل أو بعد إنجازه.

10 ـ منع استغلال النفوذ، ونبذ الانشطة التي تعتمد على سلطة الوظيفة وسطوتها.

11 ـ تشجيع الكافة على الابلاغ عن الانحرافات والسلوكيات الوظيفية غير القانونية وضرورة عدم الكشف عن المبلغين وعدم الإفصاح عن هويتهم متى كانت البلاغات بحسن نية، ولأسباب غير شخصية، وبعيدة عن الرغبة في الانتقام أو التشهير، ويكون مقصودها المصلحة العامة فقط.

12 ـ إلغاء أي مناقصة وفسخ أي عقد وسحب أي امتياز عند ثبوت شبهة الفساد.

13 ـ ضرورة إدراك ما ينص عليه دستور البلاد في المادة 26 منه من أن الوظائف العامة هي خدمة وطنية في المقام الأول وانها منوطة بالقائمين عليها لراحة المواطنين ولإثبات أن الجهاز الحكومي ما وجد إلا لخدمتهم.

14 ـ تبسيط الإجراءات وتذليل الصعوبات الإدارية، والقضاء على التعددية الادارية، ومحاربة البيروقراطية.

15 ـ إعلام الكافة بأن دستور البلاد يتيح لكل فرد أيا كانت جنسيته أن يرفع شكواه ضد أي موظف للسلطات العامة إذا تعرض لأي قهر أو ظلم أو معاملة غير إنسانية أو لأي سبب آخر متى كانت شكواه مكتوبة وموقعة منه (المادة 45).

16 ـ تفعيل مبادئ العدل، والمساواة، وتكافؤ الفرص بين الجميع، فالناس سواسية في الكرامة الإنسانية وهم جميعا ودون استثناء متساوون لدى القانون في الحقوق والواجبات ولا تمييز بينهم في ذلك بسبب الجنس أو الأصل أو اللغة أو الدين، وقد نص دستور البلاد على هذه المبادئ في المواد (7، 8، 29).

17 ـ ضبط عملية الطبيات، فالموظف الذي يدعي المرض ويستطيع الحصول على إجازة مرضية مدفوعة الأجر إنما يستولي دون وجه حق على أجر هذه الإجازة دون أن يقابلها عمل، فضلا عن أن اشتراكه في التلاعب في الأوراق الرسمية مع الطبيب الذي منحه هذه الإجازة دون استحقاق، وكلها أمور معاقب عليها بمقتضى قانون الجزاء، فقد ثبت من الإحصاءات الرسمية ان ما يدفع من المال العام نظير الإجازات المرضية غير المستحقة لموظفي الحكومة تتعدى العشرين مليون دينار سنويا، ولا شك أن من يشارك في مثل هذا العمل إنما يشارك في هدر موارد الدولة التي تعتمد عليها الخطط التنموية وغير التنموية في البلاد من أجل رفاه الأجيال الحاضرة والقادمة.

18 ـ مراجعة كل التشريعات واللوائح والقرارات والنظم الحاكمة بهدف تنقيتها واقتراح ما يتطلب الأمر إلغاءه منها أو تحديثه، وذلك من أجل مسايرة الإيقاع المتسارع في كل الميادين من أجل راحة المواطنين وإتمام مصالحهم بالسرعة الممكنة.

عيسى الكندري

إلغاء أي مناقصة ونسخ أي عقد في حالة شبهة الفساد

منع استغلال النفوذ ونبذ الأنشطة المعتمدة على السلطة الوظيفية

مراجعة كل التشريعات والقرارات بهدف راحة المواطنين

تفعيل مبدأ الثواب والعقاب بكل حزم ضبط حركة الموظفين ومنع تسرب المستهترين من مغادرة مواقع العمل

بالإضافة إلى 105 ليترات من زيوت وخل التمر وتحرير 3 محاضر وقرار إتلاف

مصادرة 1,5 طن من المواد غير الصالحة للاستهلاك من إحدى المطاحن

فريق الطوارئ خلال مصادرة المواد الفاسدة

كمية من المضبوطات

تنفيذا لتعليمات مدير عام البلدية م.أحمد الصبيح لمختلف القطاعات وأفرع البلدية بالمحافظات بتكثيف الرقابة الغذائية على كل المنشآت الغذائية والباعة المتجولين.

وشددا على ضرورة تطبيق أقصى الإجراءات القانونية بحق المتجاوزين لقوانين وأنظمة البلدية والتأكد من توافر الاشتراطات الصحية لكل المواد والمنتجات الغذائية.

وفي هذا السياق تمكن فريق طوارئ محافظة حولي بضبط مخزن من المواد الغذائية تابع لمطحنة بمنطقة السالمية يحتوي على 1451 كيلوغراما من مواد غذائية منتهية الصلاحية وغير صالحة للاستهلاك الآدمي و105 ليترات من زيوت وخل التمر، وذلك خلال الفترة الصباحية.

هيبة القانون

وفي هذا الصدد قال رئيس فريق طوارئ فرع بلدية محافظة حولي رياض الربيع إن الفريق يعمل على قدم وساق للقضاء على الظواهر السلبية المتمثلة في الباعة الجائلين الذين يفترشون الطرق السريعة والساحات العامة ويعرضون بضائعهم في الهواء الطلق، مما يعرضها للتلف ويعرضون أنفسهم للمساءلة القانونية لمخالفتهم كل القوانين واللوائح التي سنتها البلدية بهذا الخصوص مشيرا إلى ان الأجهزة الرقابية تعمل على تطبيق الإجراءات القانونية تجاه أي مخالفة للحفاظ على سلامة وصحة المواطنين والمقيمين إلى جانب التفتيش بصفة دورية على جميع المحلات والأسواق والمخازن بالمحافظة حتى يتم التأكد من صلاحية التراخيص والمواد الغذائية واتخاذ كل الإجراءات القانونية ضد المخالفين، مبينا أنه لا تهاون مع المخالفين وفرض هيبة القانون على الجميع.

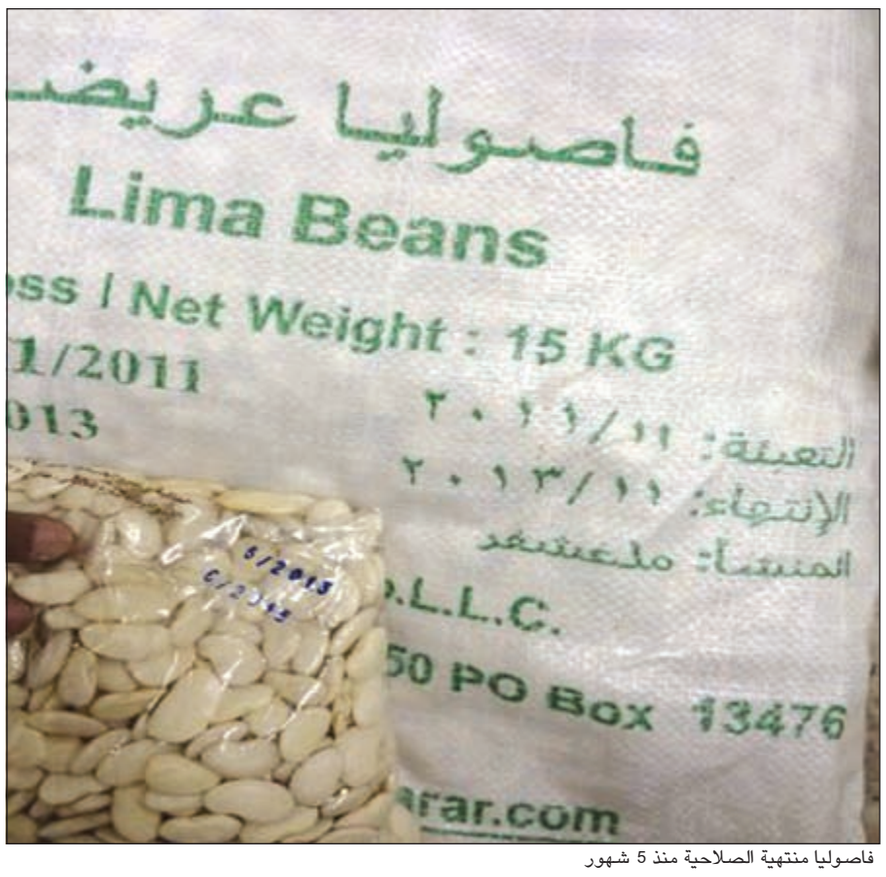

فاصوليا منتهية الصلاحية منذ 5 شهور

وأضاف الربيع أن الجولة أسفرت عن مصادرة كمية من المواد الغذائية المنتهية الصلاحية بلغ وزنها الإجمالي 1451 كيلوغراما تمثلت في حبوب الفاصوليا وزعتر وسبال ومشمش مجفف ومعمول تمر وشكولاتة بيضاء وبهارات متنوعة بالإضافة إلى 105 ليترات من زيوت وخل التمر وتحرير عدد (3) محاضر تنوعت ما بين فتح محل قبل الحصول على ترخيص من البلدية وتداول مواد غذائية منتهية الصلاحية المحددة على عبواتها وتداول مواد غير مطابقة للمواصفات إلى جانب قرار إتلاف المواد الغذائية.

مصادرة المواد الغذائية الفاسدة

تفتيش يومي

وأشار الربيع إلى أن المفتشين يقومون بالتفتيش بصفة مستمرة ويوميا بمتابعة المحلات في المحافظة ومخالفة كل من تسول له نفسه الضرر بصحة وسلامة المواطنين، مشددا على أصحاب المحلات إتلاف البضائع المنتهية الصلاحية وعدم تخزينها في المحلات تجنبا للمساءلة القانونية.

ثناء

وأثنى الربيع على جهود المفتشين التي يبذلونها من خلال تأيدت عملهم على أكمل وجه تحقيقا للمصلحة العامة وتطبيق كل لوائح وأنظمة البلدية التي سنتها في هذا الخصوص والحفاظ على صحة وسلامة المواطنين والمقيمين داعيا الجميع بالاتصال على الخط (139) عند وجود أي شكوى تتعلق بالبلدية.

وتجدر الإشارة إلى أن الحملة شارك فيها كل من رئيس فريق الطوارئ رياض الربيع ونائب رئيس فريق الطوارئ حبيب فاضل حبيب ومشرف النوبة (ب) إسحاق الصراف والمفتشين علي سالم، خالد الفودري، خالد القلاف، جاسم القصار.

تحريز المضبوطات

مفتشو البلدية يعاينون صلاحية المواد الغذائية

جانب من عملية المعاينة